البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين الثاني 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.1٪ خلال النصف الأول من عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. وواصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.1٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ليصل إلى 15.9٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.8٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2016 ما مقداره 12,062.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.7 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 892.3 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,497.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 1,395.5 مليون دينار (6.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,499.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 251.6 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,850.1 مليون دينار، وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 263.0 مليون دينار (4.0٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 11.4 مليون دينار (0.04٪).
- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية تشرين أول من عام 2016 بمقدار 28.7 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,107.6 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 672.2 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 834.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين الأول 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 1,068.0 مليون دينار ليبلغ 16,554.0 مليون دينار (60.2٪ من GDP)، في حين انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 95.3 مليون دينار ليصل إلى 9,295.2 مليون دينار (33.8٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) 94.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 93.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 4.0٪ لتبلغ 3,998.0 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 8.1٪ لتبلغ 10,044.3 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.7٪ ليصل إلى 6,046.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 1.8٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 8.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 3.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2016 ارتفاعاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 1,634.8 مليون دينار (12.7٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,176.3 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال خلال النصف الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 14.5٪ من GDP مقارنة مع 11.6٪ من GDP خلال النصف الأول من عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 533.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع 449.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 25,929.8 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,414.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2016 ما مقداره 12,062.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.7 شهور.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 892.3 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,497.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 1,395.5 مليون دينار (6.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,499.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 251.6 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 32,850.1 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك باستثناء الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015.

انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 28.7 نقطة (1.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,107.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 1,246.8 مليون دينار (6.9٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 16,737.9 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين أول			
2016	2015		2015
US$ 12,062.6 -14.8٪	US$ 14,966.4 6.3٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,153.5 0.5٪
32,497.8 2.8٪	31,328.6 7.1٪	السيولة المحلية	31,605.5 8.1٪
22,499.0 6.6٪	21,014.4 9.0٪	التسهيلات الائتمانية	21,103.5 9.5٪
19,534.9 7.9٪	17,991.7 4.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,098.1 4.6٪
32,850.1 0.8٪	32,379.7 7.0٪	إجمالي ودائع العملاء	32,598.5 7.7٪
26,003.1 -0.04٪	26,016.7 8.3٪	ودائع بالدينار	26,014.5 8.3٪
6,847.0 4.0٪	6,363.0 1.8٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,584.0 5.4٪
26,580.9 3.0٪	25,400.3 5.9٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,799.7 7.6٪
21,603.4 2.1٪	20,909.3 6.8٪	ودائع بالدينار	21,163.1 8.1٪
4,977.5 7.4٪	4,491.1 2.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2016 ما مقداره 12,062.6 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.7 شهور.

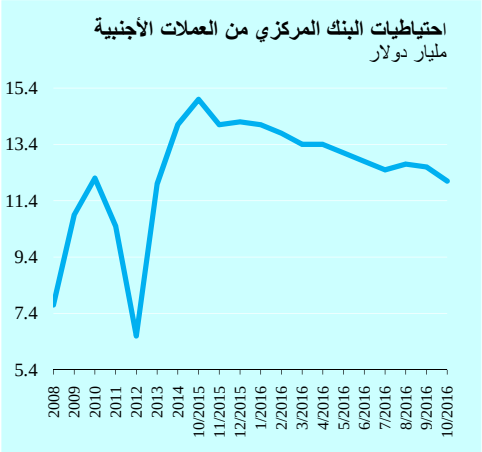

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 892.2 مليون دينار (2.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,497.8 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,088.2 مليون دينار (7.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة**

– ارتفعت الودائع في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 614.9 مليون دينار (2.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 28,287.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,887.2 مليون دينار (7.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

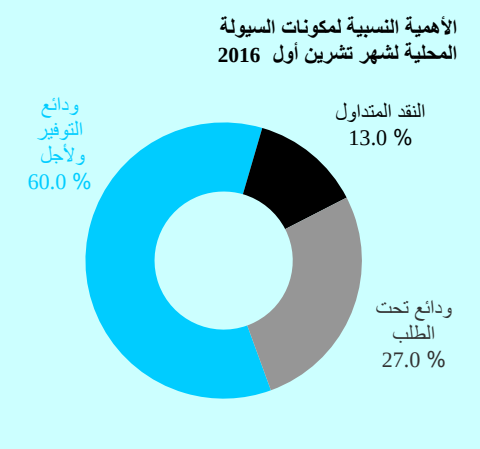

- ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 277.4 مليون دينار (7.1٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2015 ليبلغ 4,210.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 200.9 مليون دينار (5.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

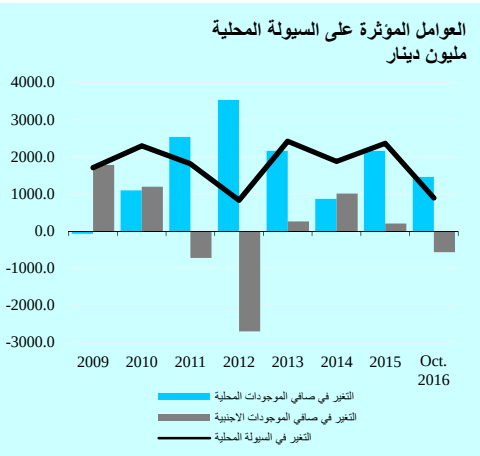

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 1,459.6 مليون دينار (6.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 1,920.2 مليون دينار (9.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 1,317.3 مليون دينار (22.8٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 142.2 مليون دينار (0.5٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 567.3 مليون دينار (7.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع ارتفاع مقداره 168.0 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 997.1 مليون دينار (9.8٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 429.8 مليون دينار (21.6٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية تشرين أول 2016	2015		2015
7,570.0	**8,100.3**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,137.3**
9,127.1	10,652.4	البنك المركزي	10,124.2
-1,557.1	-2,552.1	البنوك المرخصة	-1,986.9
24,927.8	**23,228.3**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**23,468.2**
-4,464.5	-6,249.5	البنك المركزي، منها:	-5,781.8
1,566.2	1,531.8	الديون على القطاع العام (صافي)	1,519.1
-6,053.6	-7,804.5	أخرى (صافي*)	-7,324.1
29,392.4	29,477.8	البنوك المرخصة	29,250.2
10,623.3	10,246.6	الديون على القطاع العام (صافي)	10,220.9
20,198.6	18,566.6	الديون على القطاع الخاص	18,681.3
-1,429.5	664.6	أخرى (صافي)	348.0
32,497.8	**31,328.6**	**السيولة المحلية (M2)**	**31,605.5**
4,210.6	**4,005.3**	**النقد المتداول**	**3,933.2**
28,287.2	**27,323.3**	**الودائع، منها:**	**27,672.3**
5,023.9	4,544.1	بالعملات الأجنبية	4,709.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2015		تشرين أول 2015	تشرين أول 2016
3.75	إعادة الخصم	3.75	3.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50	3.50
1.50	نافذة الإيداع	1.50	1.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.50	2.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.50	2.50
	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.25	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين أول 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 3.00٪، لينخفض بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2015.

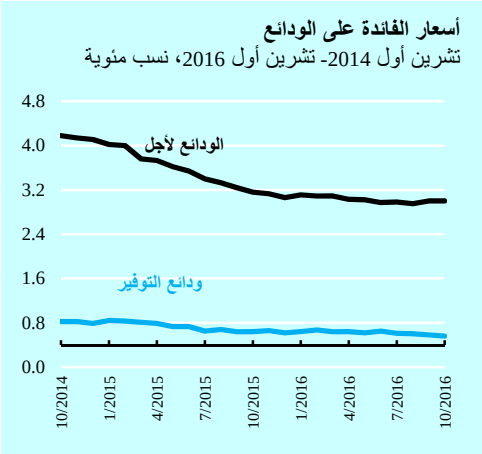

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين أول 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.56٪ لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.24٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 8 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين أول 2016 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.65٪، لينخفض بذلك بمقدار 36 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

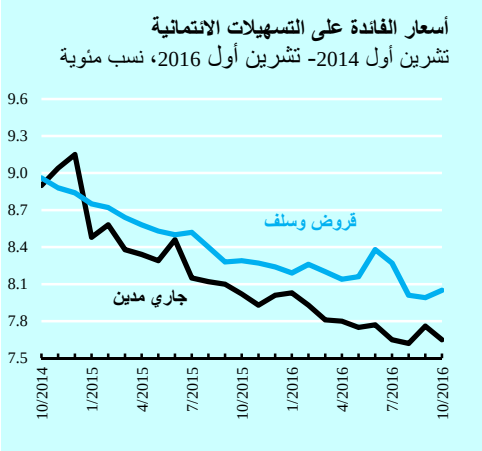

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين أول 2016 بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.44، ليرتفع بذلك بمقدار 174 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2015		تشرين أول 2015	تشرين أول 2016	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.32	تحت الطلب	0.33	0.24	-8
0.62	توفير	0.64	0.56	-6
3.06	لأجل	3.16	3.00	-6
	التسهيلات الائتمانية			
8.70	كمبيالات واسناد مخصومة	9.34	10.44	174
8.24	قروض وسلف	8.29	8.05	-19
8.01	جاري مدين	8.02	7.65	-36
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.39	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين أول 2016 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.05٪، لينخفض بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين أول 2016 ما نسبته 8.39٪ مرتفعاً بمقدار 2 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر تشرين أول 2016 ما مقداره 505 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 13 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بما مقداره 1,395.5 مليون دينار، أو ما نسبته (6.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,739.9 مليون دينار (9.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 561.7 مليون دينار (11.5٪)، والتسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 298.7 مليون دينار (5.8٪)، يليه التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع خدمات ومرافق عامة بمقدار 142.9 مليون دينار (4.4٪) وقطاع التعدين بمقدار 84.2 مليون دينار (49.5٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,436.8 مليون دينار (7.9٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 41.3 مليون دينار (12.7٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 9.0 مليون دينار. في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 78.3 مليون دينار (3.6٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 13.3 مليون دينار (2.8٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 ما مقداره 32,850.1 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 251.6 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,118.7 مليون دينار (7.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 781.2 مليون دينار (3.0٪)، في

حين انخفضت ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 294.6 مليون دينار (8.1٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 157.2 مليون دينار (5.8٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 77.8 مليون دينار (17.6٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 263.0 مليون دينار (4.0٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 11.4 مليون دينار (0.04٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً بأدائها في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر تشرين أول من عام 2016 بمقدار 37.4 مليون دينار (27.0٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 176.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 20.5 مليون دينار (10.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,798.6 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 830.2 مليون دينار (31.6٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين أول من عام 2016 بواقع 0.7 مليون سهم (0.5٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 132.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 15.9 مليون سهم (9.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,591.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,224.5 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بانخفاض قدره 632.8 مليون سهم (28.4٪).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

2015		تشرين أول 2015	تشرين أول 2016
2,136.3	الرقم القياسي العام	**2,034.4**	**2,107.6**
2,906.2	القطاع المالي	2,797.9	2,865.4
1,848.8	قطاع الصناعة	1,780.2	1,923.7
1,726.7	قطاع الخدمات	1,607.4	1,613.2

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين أول من عام 2016 انخفاضاً قدره 12.9 نقطة (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,107.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 10.8 نقطة (0.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 28.7 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 مقابل انخفاض قدره 131.1 نقطة (6.1٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 113.6 نقطة (6.6٪)، والقطاع المالي بمقدار 40.8 نقطة (1.4٪)، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 74.8 نقطة (4.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

القيمة السوقية للأسهم:

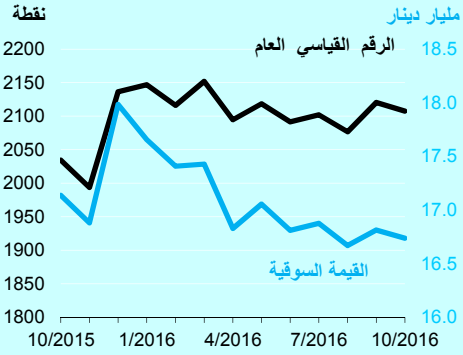

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2016 ما مقداره 16.7 مليار دينار، منخفضة بمقدار 75.8 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 115.9

مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال العشرة شهور من عام 2016، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,246.8 مليون دينار (6.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض بلغ 946.0 مليون دينار (5.2٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين أول من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 23.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 4.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين أول من عام 2016 ما قيمته 65.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 41.9 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 143.7 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 9.0 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2015		تشرين أول 2015	تشرين أول 2016
3,417.1	حجم التداول	222.6	176.1
13.9	معدل التداول اليومي	11.1	8.4
17,984.7	القيمة السوقية	17,136.6	16,737.9
2,585.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	180.4	132.3
10.6	صافي استثمار غير الأردنيين	-4.6	23.9
981.7	شراء	48.6	65.7
971.1	بيع	53.2	41.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2016 بنسبة 1.9٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4٪ خلال ذات الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.2٪ خلال الربع الثاني من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.5٪ خلال ذات الربع من عام 2015.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2016 بنسبة 2.1٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5٪ خلال النصف الأول من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.8٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015.
- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.1٪ مقابل تراجع نسبته 0.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ليصل إلى 15.9٪ (13.8٪ للذكور و 25.2٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.8٪ (11.1٪ للذكور و25.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.4٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الأول من عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.1٪ مقابل 2.2٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.3٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.3٪ خلال النصف الأول من عام 2016، بالمقارنة مع ذات النسبة خلال ذات الفترة من عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.8٪ خلال النصف الأول من عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 1.3٪ مقابل 2.6٪ خلال النصف الأول من عام

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2016
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2014

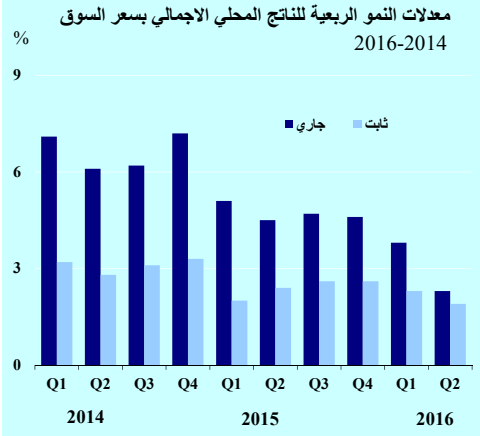

2015. ويعزى ذلك، في جانب منه، الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الاول من عام 2016 "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، و"الكهرباء والمياه" (0.3 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية)، والانشاءات (0.1 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 52.4٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من العام الحالي.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، والزراعة، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الصناعة التحويلية، و"خدمات المال والتأمين "، و"تجارة الجملة والتجزئة " تباطؤاً في ادائها، فيما شهد قطاعا "المطاعم والفنادق" والصناعة الاستخراجية تراجعاً في أدائهما.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	النصف الأول		النصف الأول	
	2015	2016	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.1	2.2	2.1
الزراعة	-0.8	6.6	-	0.2
الصناعات الاستخراجية	16.5	-17.9	0.2	-0.3
الصناعات التحويلية	1.4	0.8	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	3.3	14.1	0.1	0.3
الإنشاءات	-1.0	1.7	-	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.8	1.5	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-4.3	-1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.5	3.3	0.4	0.5
الخدمات المالية	5.8	5.3	0.6	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.0	3.5	0.1	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.5	1.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.3	4.1	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (2.8٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (2.0٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها، الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (20.6٪) وحجم التداول في سوق العقار (4.0٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	2015	المؤشـــر	2015	الفترة المتاحة	2016
7.2	**-12. 5**	**المساحات المرخصة للبناء**	**-17.5**	كانون ثاني– أيلول	**-7.7**
-1.2	**-8.8**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية** **	-	أيلول	**2.8**
-0.7	-0.5	المنتجات الغذائية	-		-23.1
0.2	45.9	منتجات التبغ	-		-18.2
-0.8	-1.7	منتجات النفطية المكررة	-		35.7
0.3	63.8	صنع الملابس	-		130.3
0.6	3.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-		-18.6
-0.6	-10.8	المنتجات الكيميائية	-		-3.8
1.6	**16.9**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية****	-		**-6.6**
0.0	-38.3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		0.1
1.6	17.6	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		-6.6
-2.8	**-7.9**	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-8.6**	كانون ثاني–تشرين أول	**2.0**
-1.7	**-0.7**	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**0.0**		**-20.6**
16.7	**-3.5**	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**-1.0**		**-5.9**
-0.5	**-7.4**	**عدد المغادرين**	**-7.5**		**-0.6**
22.4	**-2.0**	**حجم التداول في سوق العقار**	**-4.6**		**-4.0**

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

**: – تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

– مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2016 وبنسبة 1.1٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار الغذاء والنفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "النقـــل" (5.6٪)، و"الوقود والإنارة" (5.5٪)، و"اللحوم والدواجن" (9.9٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي بمقدار 1.7 نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها "الثقافة والترفيه" (3.9٪)، و"الملابس والأحذية" (2.0٪)، والإيجارات (2.7٪).

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور العشرة الأولى للأعوام (2016-2008)

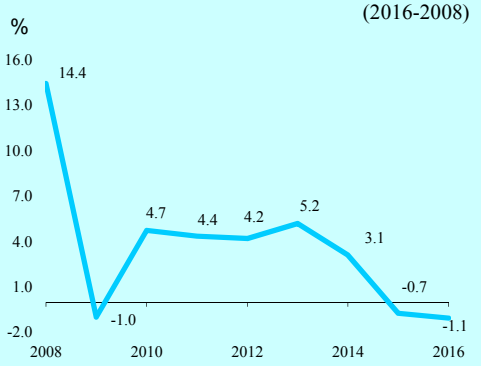

التضخم خلال الشهور العشرة الأولى للاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي Jan- Oct.		المساهمة في التضخم Jan-Oct.	
		2015	2016	2015	2016
جميع المواد	100.0	-0.7	-1.1	-0.7	-1.1
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.4	1.4	-3.3	0.5	-1.1
اللحوم والدواجن	8.2	1.2	-9.9	0.1	-0.8
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	0.2	-2.2	0.0	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	1.5	-4.0	0.1	-0.1
الفواكه والمكسرات	2.7	6.3	-2.7	0.2	-0.1
الزيوت والدهون	1.9	3.7	2.6	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	3.7	2.9	0.2	0.1
3) الملابس والأحذية	3.5	5.4	2.0	0.2	0.1
4) المساكن، منها:	21.9	0.8	0.9	0.2	0.2
الإيجارات	15.6	5.1	2.7	0.8	0.5
الوقود والإنارة	4.8	-12.9	-5.5	-0.7	-0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	2.0	0.9	0.1	0.0
6) الصحة	2.2	3.1	2.5	0.1	0.1
7) النقل	13.6	-14.4	-5.6	-2.2	-0.7
8) الاتصالات	3.5	0.1	-0.2	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.3	5.1	3.9	0.1	0.1
10) التعليم	5.4	3.3	1.6	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.5	1.3	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	0.9	1.4	0.0	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين أول 2016 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيلول 2016)، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الفواكه والمكسرات" (6.5٪)، والنقل (4.1٪)، وانخفاض أسعار عدد من البنود الأخرى أبرزها "اللحوم والدواجن" (4.2٪)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.3٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (1.2٪).

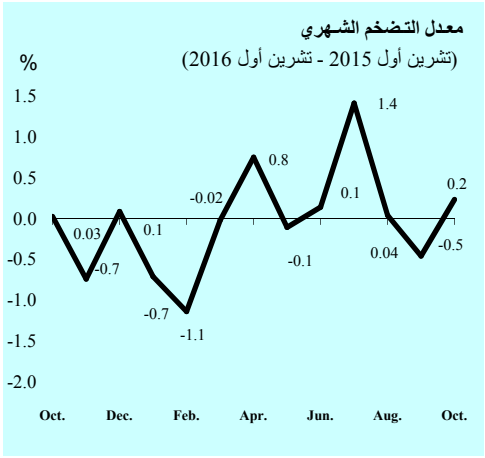

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2016 ارتفاعا ملموساً ليصل إلى 15.9٪ (13.8٪ للذكور و25.2٪ للإناث) وذلك مقابل 13.8٪ (11.1٪ للذكور و 25.1٪ للإناث) خلال ذات الربع من عام 2015.

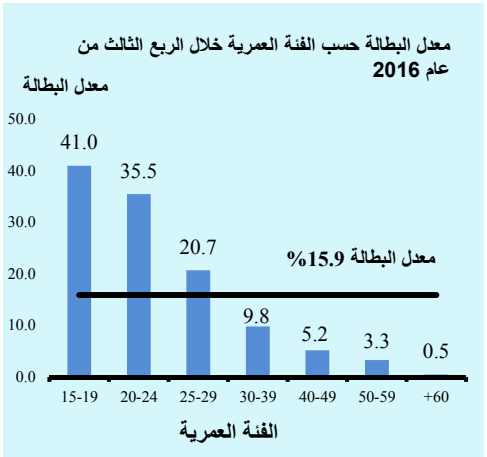

- سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 41.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 35.5٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.3٪ (58.8٪ للذكور و 13.4٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2016، بالمقارنة مع 37.6٪ (60.5٪ للذكور و 14.5٪ للإناث) خلال ذات الربع من عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال الربع الثالث من عام 2016، وذلك مقابل 32.4٪ خلال ذات الربع من عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.6٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.3٪)، والتعليم (11.8٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.4٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 672.2 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 834.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (346.0 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,018.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,243.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين الأول 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 1,068.0 مليون دينار ليبلغ 16,554.0 مليون دينار (60.2٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الأول 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 95.3 مليون دينار ليبلغ 9,295.2 مليون دينار (33.8٪ من GDP).
- وعليه، بلغ إجمالي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 25,849.2 مليون دينار (94.0٪ من GDP) في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

أداء الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 55.1 مليون دينار أو ما نسبته 11.8٪ لتبلغ إلى 520.2 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 350.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.6٪ لتصل إلى 5,643.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 413.3 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 63.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الأول		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين الأول		معدل النمو
	2015	2016		2015	2016	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**465.1**	**520.2**	**11.8**	**5,293.6**	**5,643.8**	**6.6**
الإيرادات المحلية، منها:	426.4	477.8	12.1	4,884.5	5,297.8	8.5
الإيرادات الضريبية، منها:	314.7	325.8	3.5	3,493.9	3,628.4	3.8
ضريبة المبيعات	245.8	256.0	4.1	2,308.0	2,386.0	3.4
الإيرادات الأخرى	109.7	150.9	37.6	1,375.5	1,656.4	20.4
المنح الخارجية	38.7	42.4	9.6	409.1	346.0	-15.4
إجمالي الإنفاق، منها:	**645.0**	**676.5**	**4.9**	**6,128.3**	**6,316.0**	**3.1**
النفقات الرأسمالية	72.3	88.8	22.8	737.3	691.4	-6.2
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-179.9**	**-156.3**	**-**	**-834.7**	**-672.2**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 413.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 5,297.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 134.5 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 280.9 مليون دينار، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.1 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

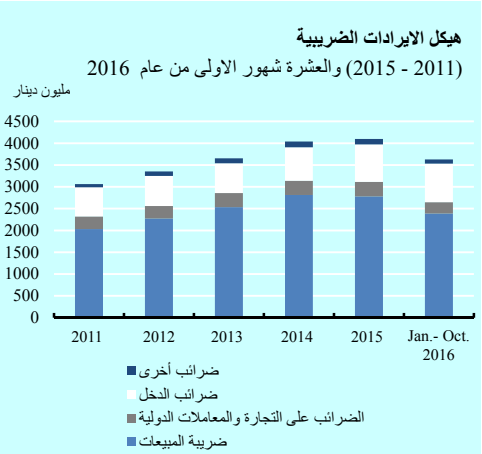

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 134.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 3,628.4 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 68.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 78.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.4٪ لتبلغ 2,386.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 65.8٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 37.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 21.7 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 11.2 مليون دينار، وارتفاع ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 7.9 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 79.2 مليون دينار أو ما نسبته 9.8٪ لتصل إلى 883.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 24.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 91.1 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 11.9 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.0٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 715.2 مليون دينار.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 17.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.2٪ لتبلغ 262.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 5.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.1٪ لتبلغ 96.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 280.9 مليون دينار أو ما نسبته 20.4٪ لتصل إلى 1,656.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 331.5 مليون دينار لتبلغ 677.6 مليون دينار، بينما انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 43.1 مليون دينار لتبلغ 273.5 مليون دينار (منها 249.8 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 281.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015)، كما انخفضت حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.5 مليون دينار لتبلغ 705.4 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 2.1 مليون دينار أو ما نسبته 13.9٪ لتصل إلى 13.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 63.1 مليون دينار أو ما نسبته 15.4٪ لتبلغ 346.0 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

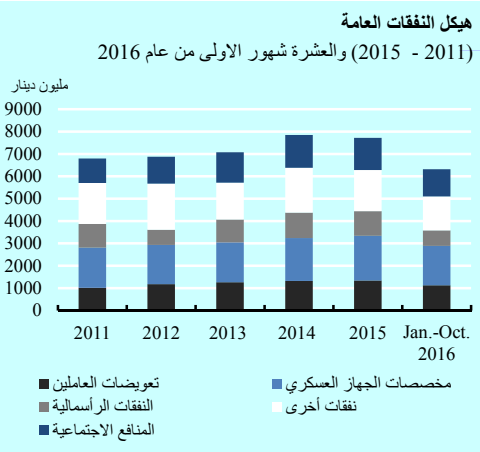

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 31.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 676.5 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 ما مقداره 187.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 6,316.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصّلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 233.6 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 45.9 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 233.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.3٪ لتصل إلى 5,624.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 117.9 مليون دينار ليصل إلى 1,763.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 20.3 مليون دينار لتبلغ 1,126.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 12.1 مليون دينار ليصل إلى 1,215.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.6٪ من إجمالي

النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 64.8 مليون دينار ليبلغ 343.6 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 48.1 مليون دينار ليبلغ 695.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 39.4 مليون دينار ليبلغ 95.2 مليون دينار مشكلة ما نسبته 1.7٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 45.9 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 691.4 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

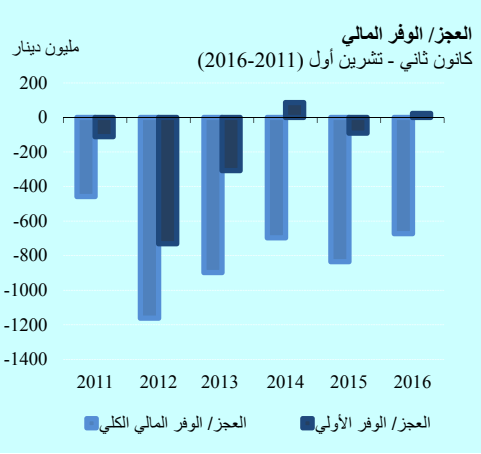

- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 672.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 834.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 23.6 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 90.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية فإن الموازنة تسجل عجزاً أولياً مقداره 322.4 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من 2016 بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 499.9 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2015.

الدين العام

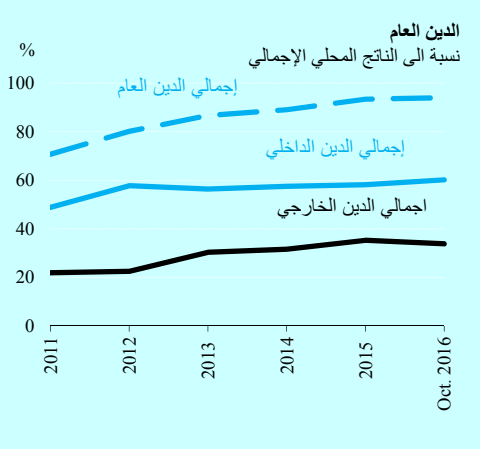

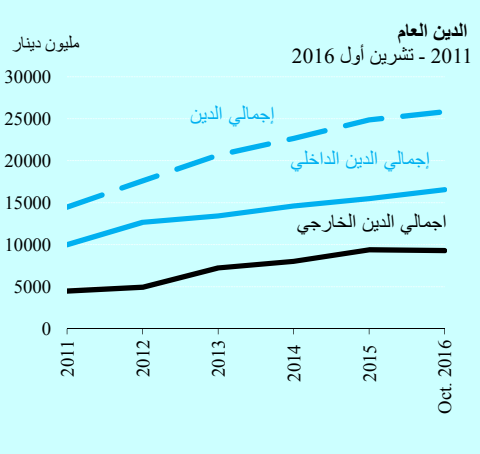

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية تشرين الأول 2016 بمقدار 1,068.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 16,554.0 مليون دينار (60.2٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين الأول 2016 بمقدار 1,184.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 لتبلغ 13,568.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 432.0 مليون دينار. بينما انخفض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 19.0 مليون دينار ليصل إلى 2,532.0 مليون دينار محصلة لانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 بمقدار 30.0 مليون دينار ليبلغ 533.0 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 10.0 مليون دينار ليصل إلى 1,999.0 مليون دينار.

- سجل صافي الدين العام الداخلي (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الأول 2016 ارتفاعاً مقداره 1,479.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,936.0 مليون دينار (54.3٪ من GDP).

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الأول 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 95.3 مليون دينار ليبلغ 9,295.2 مليون دينار (33.8٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.6٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 7.8٪، و14.5٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.

- ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الأول 2016 بمقدار 972.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 25,849.2 مليون دينار (94.0٪ من GDP) مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

- ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 1,018.5 مليون دينار لتبلغ 1,505.6 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي، ويعزى جانب هام من هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإطفاء سندات محلية بالدولار بقيمة 815.0 مليون دينار أي ما يعادل (1,150 مليون دولار) في شهري شباط وآب من هذا العام.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016		معدل النمو
		تشرين الثاني	كانون الأول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	600	580	-3.3
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	780	755	-3.2
السولار	فلس/لتر	455	435	-4.4
الكاز	فلس/لتر	455	435	-4.4
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	319.8	313.6	-1.9
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	359	340	-5.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	364	345	-5.2
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	379	360	-5.0
الإسفلت	دينار/طن	308.6	302.5	-2.0

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/12/1

- أقر مجلس الوزراء حزمة من الاجراءات المالية، تتضمن ما يلي: (حزيران 2016).

- رفع أسعار السجائر 50 فلس في المنطقة الجمركية (داخل أراضي المملكة) و100 فلس بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- إلغاء قرار تخفيض الضرائب والجمارك على الألبسة والأحذية.
- تخفيض نسب الاستهلاك على السيارات المستعملة المستوردة لغايات تحديد قيمة الضرائب والرسوم من أجل الوضع الاستهلاك المحلي.
- رفع سعر بيع كل لتر من السولار والكاز والبنزين بأنواعه بمقدار 25 فلس.

- رفع الضريبة الخاصة على الكحول والأنبذة من 3.75 إلى 5.5 دينار لكل لتر بالمنطقة الجمركية.

- قرر مجلس الوزراء إلغاء تخفيض رسم البيع وضريبة بيع العقار بنسبة 50٪ المفروضة على الأراضي (تموز 2016).
- أصدر مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن قراراً بتحديد التعريفة الكهربائية للمشتركين لتحل محل التعريفة المنشورة بالجريدة الرسمية عام 2015 (تشرين الأول 2016).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 300 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تغطية الفجوة المالية للعام 2016 (تشرين الأول 2016).
- التوقيع على أربع اتفاقيات منح مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 787 مليون دولار ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة للعام 2016، موزعة على النحو التالي (تشرين الأول 2016):
  - منحة الدعم النقدي بقيمة 412 مليون دولار لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية مدرجة في قانون الموازنة العامة لعام 2016.
  - اتفاقية تطوير جودة القطاع الاجتماعي بقيمة 244.3 مليون دولار، لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج ضمن القطاعات التالية: الصحة، رعاية الأم والطفل، الصحة الإنجابية، التعليم، المياه، البيئة، وغيرها.
  - اتفاقية تعزيز المساءلة الديمقراطية بقيمة 60 مليون دولار، ستخصص لتنفيذ عدة مشاريع في مجالات سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - اتفاقية دعم التنمية الاقتصادية بقيمة 70.5 مليون دولار، ستخصص لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الفرص الاقتصادية، والتجارة والاستثمار، والبنية التحتية، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين مقدمين من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 132 مليون يورو. حيث جاء القرض الأول (بقيمة 100 مليون يورو) والموجه نحو دعم الموازنة العامة بهدف دعم سياسة قطاع مالية البلديات (Sector Policy Loan).أما القرض الثاني (بقيمة 32 مليون يورو)، فهو مخصص لمشروع تحسين الحصول على المياه، والتخلص من مياه الصرف الصحي في محافظة اربد، ويأتي هذا القرض كجزء من استجابة الجهات التمويلية والمانحة للتداعيات الناجمة عن الأزمة السورية على الأردن وضمن الالتزامات والتعهدات بموجب مؤتمر لندن للمانحين (تشرين الثاني 2016).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2016 بنسبة 4.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 457.6 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 4.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 3,998.0 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيلول من عام 2016 بنسبة 12.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 994.3 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 8.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 10,044.3 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيلول من عام 2016 انخفاضاً نسبته 18.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 536.7 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 6,046.3 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 بنسبة 7.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 219.4 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 3.8٪ خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 55.2 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 1.8٪ لتصل إلى 2,429.0 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 8.3٪ لتصل إلى 781.2 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 بنسبة 1.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 226.6 مليون دينار، أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 2,190.9 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 1,634.8 مليون دينار (12.7٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 1,176.3 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 14.5٪ من GDP خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع 11.6٪ من GDP خلال النصف الأول من عام 2015.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 533.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة بحوالي 449.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 25,929.8 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,414.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 316.3 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 888.2 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,204.5 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 13,332.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – أيلول			
	2015 القيمة	معدل النمو (٪) 2015/2014	2016 القيمة	معدل النمو (٪) 2016/2015
التجارة الخارجية	14,537.2	-9.5	13,332.7	-8.3
الصادرات الكلية	4,163.0	-7.2	3,998.0	-4.0
الصادرات الوطنية	3,604.7	-7.3	3,288.4	-8.8
المعاد تصديره	558.4	-6.4	709.6	27.1
المستوردات	10,932.5	-10.2	10,044.3	-8.1
الميزان التجاري	-6,769.5	-11.9	-6,046.3	-10.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – أيلول		
	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	775.1	794.6	2.5
السعودية	609.4	508.1	-16.6
الهند	329.0	265.0	-19.5
العراق	384.5	239.2	-37.8
الكويت	142.2	183.6	29.1
الإمارات	169.6	166.7	-1.7
قطر	77.5	90.7	17.0
المستوردات			
الصين	1,401.3	1,422.4	1.5
السعودية	1,731.6	1,148.7	-33.7
الولايات المتحدة الامريكية	675.6	674.6	-0.2
ايطاليا	390.0	475.9	22.0
ألمانيا	512.5	434.2	-15.3
الامارات	438.3	394.2	-10.1
تركيا	438.8	356.4	-18.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً نسبته 4.0٪ لتصل إلى 3,998.0 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 316.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.8٪ لتصل إلى 3,288.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 27.1٪ لتصل إلى 709.6 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,604.7**	**3,288.4**	**-8.8**
الملابس	**758.9**	**766.0**	**0.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	689.3	688.1	-0.2
منتجات دوائية وصيدلية	**291.4**	**326.4**	**12.0**
السعودية	74.7	75.1	0.6
الجزائر	33.1	48.0	45.1
العراق	25.3	36.4	43.8
السودان	29.8	23.8	-20.0
الفوسفات	**265.5**	**241.9**	**-8.9**
الهند	182.5	150.9	-17.3
أندونيسيا	38.0	43.7	14.9
الخضروات	**288.8**	**235.5**	**-18.5**
الإمارات	52.8	52.4	-0.6
السعودية	57.1	52.0	-9.1
الكويت	42.7	47.2	10.6
البوتاس	**315.5**	**208.3**	**-34.0**
الهند	88.9	57.6	-35.2
الصين	95.1	42.6	-55.2
ماليزيا	35.1	39.1	11.4
الأسمدة	**101.7**	**114.2**	**12.4**
تركيا	17.7	36.0	102.7
الهند	45.1	29.9	-33.7
العراق	8.3	29.6	257.9
الفواكة والمكسرات	**130.1**	**103.9**	**-20.2**
الكويت	38.4	38.6	0.5
السعودية	39.7	28.8	-27.5
الإمارات	11.7	11.7	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- تراجعت صادرات البوتاس بمقدار 107.2 مليون دينار (34.0٪) لتصل إلى 208.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 66.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

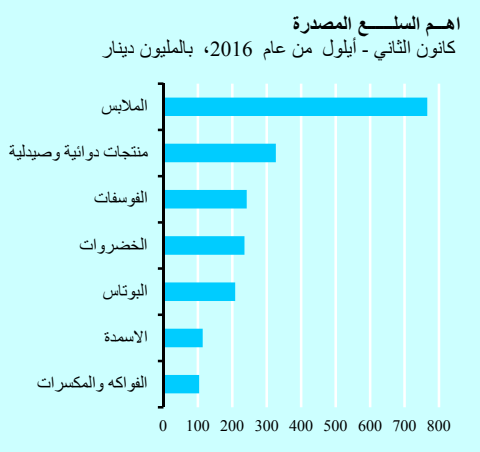

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 53.3 مليون دينار (18.5٪) لتصل إلى 235.5 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والسعودية والكويت على ما نسبته 64.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

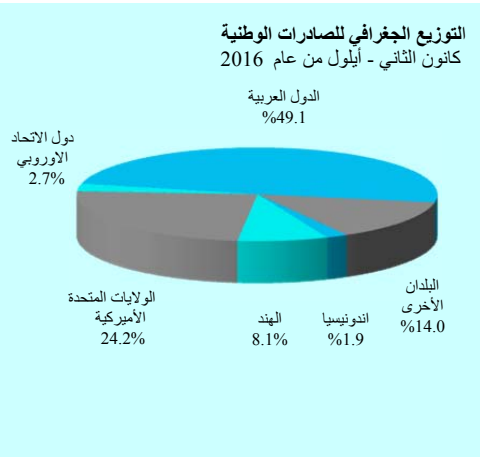

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 23.6 مليون دينار (8.9٪) لتصل إلى 241.9 مليون دينار، حيث ارتفعت الكميات المصدرة بنسبة 5.3٪ فيما انخفضت أسعار الفوسفات بنسبة 13.5٪، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 80.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 35.0 مليون دينار (12.0٪)، لتصل إلى 326.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 56.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والبوتاس والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 60.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 68.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 69.0٪ خلال الفترة المماثلة عام 2015.

المستـــوردات السلعيـــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 8.1٪ لتصل إلى 10,044.3 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 444.8 مليون دينار، أو ما نسبته 50.4٪، لتصل إلى 437.7 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة حيث وصلت مستوردات المملكة من الغاز المسال إلى 390.9 مليون دينار. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 67.7٪ من إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية.

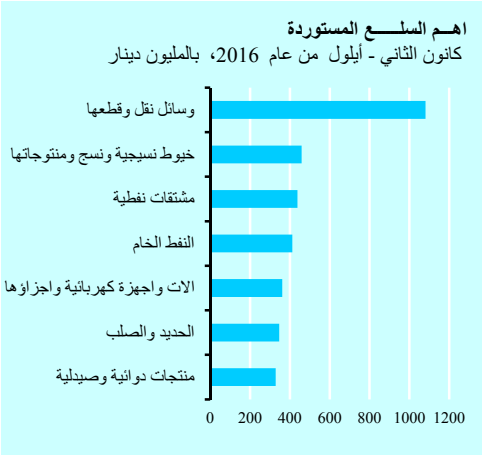

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 349.5 مليون دينار، أو ما نسبته 45.9٪، لتصل إلى 412.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لتراجع الأسعار بنسبة 27.9٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 24.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 100.2 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2٪، لتصل إلى 1,081.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 59.4٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**10,932.5**	**10,044.3**	**-8.1**
وسائل النقل وقطعها	**980.9**	**1,081.1**	**10.2**
كوريا الجنوبية	205.9	226.7	10.1
اليابان	212.3	226.0	6.5
الولايات المتحدة الامريكية	154.7	189.7	22.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**447.9**	**458.8**	**2.5**
الصين	173.8	176.4	1.5
تايوان	145.6	144.3	-0.9
تركيا	28.8	45.8	59.2
المشتقات النفطية	**882.5**	**437.7**	**-50.4**
السعودية	271.0	128.1	-52.7
ايطاليا	50.7	110.3	117.7
الإمارات	23.3	57.8	147.5
النفط الخام	**761.6**	**412.1**	**-45.9**
السعودية	761.6	412.1	-45.9
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**308.6**	**361.3**	**17.1**
الصين	82.9	100.2	20.9
إيطاليا	18.7	30.2	61.1
تركيا	30.1	30.2	0.3
الحديد والصلب	**352.9**	**346.1**	**-1.9**
الصين	134.3	114.4	-14.8
إيران	64.3	52.0	-19.2
أوكرانيا	20.2	37.8	87.2
منتجات دوائية وصيدلية	**288.9**	**328.7**	**13.8**
ألمانيا	37.1	44.4	19.9
الولايات المتحدة الأمريكية	29.4	39.0	32.7
فرنسا	30.9	32.9	6.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 52.7 مليون دينار (17.1٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا وتركيا ما نسبته 44.4٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

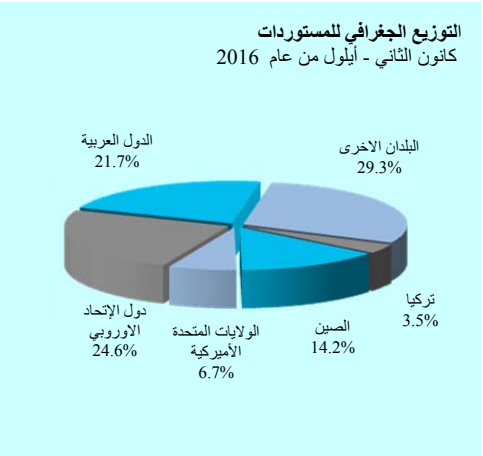

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الحديد والصلب" و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 34.1٪ من إجمالي المستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 36.8٪ خلال الفترة مقابل من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والإمارات وتركيا خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 48.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 151.2 مليون دينار، أو ما نسبته 27.1٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 709.6 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 723.2 مليون دينار، أي بنسبة 10.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 6,046.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 بنسبة 1.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 226.6 مليون دينار، أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 2,190.9 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 انخفاضاً مقداره 18.5 مليون دينار (7.8٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 219.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بمقدار 44.4 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 2,429.0 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر تشرين الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 2.0 مليون دينار (3.8٪) لتصل إلى 55.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بمقدار 59.7 مليون دينار (8.3٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 781.2 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2016 بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2015 إلى ما يلي:

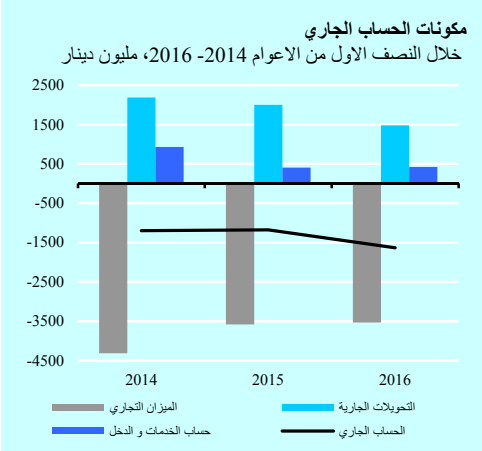

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,634.8 مليون دينار (12.7٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,176.3 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,864.8 مليون دينار (14.5٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع 1,441.7 مليون دينار (11.6٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2016 بمقدار 46.4 مليون دينار (1.3٪) ليصل إلى 3,532.9 مليون دينار مقابل 3,579.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع النصف الأول من عام 2015 بمقدار 25.6 مليون دينار ليبلغ 457.2 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 38.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 77.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015، وذلك محصلة لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 42.6 مليون دينار ليبلغ 147.8 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر بند تعويضات العاملين بمقدار 3.2 مليون دينار ليصل إلى 109.3 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 518.7 مليون دينار ليصل 1,479.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2016 بمقدار 35.3 مليون دينار ليبلغ نحو 229.7 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 483.4 مليون دينار ليصل إلى 1,249.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,459.1 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 674.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 533.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 449.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 1.3 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 50.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 87.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 552.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 981.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 317.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 25,929.8 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,414.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 713.4 مليون دينار ليصل إلى 17,944.6 مليون دينار، حيث انخفض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 778.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 801.5 مليون دينار ليصل إلى 43,874.3 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 565.4 مليون دينار ليبلغ 21,911.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 62.8 مليون دينار ليبلغ 3,511.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح لغير المقيمين في المملكة بمقدار 82.2 مليون دينار ليبلغ 640.9 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 54.8 مليون دينار ليبلغ 7,821.1 مليون دينار.